



الجهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (الجهة الديمقراطية) ١٩٦٩ - ١٩٧٤ دراسة من خلال الوثائق الفلسطينية العربية المنشورة

ا.م.د. عماد رفعت البشتاوي

جامعة الخليل - كلية الحقوق والعلوم السياسية - فلسطين

المستخلص

تناولت الدراسة الجهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (الجهة الديمقراطية) ١٩٦٩ - ١٩٧٤ من حيث: نشأتها من داخل الجهة الشعبية لتحرير فلسطين، و علاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية من خلال دورات المجلس الوطني الفلسطيني (من الدورة السادسة وحتى الدورة الثانية عشرة).

وناقشت الدراسة أيديولوجية الجهة، ورؤيتها لمفهوم المقاومة، ومواقفها من مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، ولا سيما مشروع الدولة الفلسطينية الديمقراطية، ومشروع الحل المرحلي.

الكلمات المفتاحية: الجهة الديمقراطية ، فلسطين،دراسة وثائقية

**Democratic Popular Front for The Liberation of Palestine (The
Democratic Front) (1969- 1974): Study in the Palestine Arab**

.Published Documents

Dr.Emad Beshtawi

Hebron University - Faculty of Law and Political Science

imadb@hebron.edu

Abstract

This study is concerned with the Democratic Popular Front for the Liberation of Palestine (the Democratic Front) 1969- 1974 in terms of its: establishment from The womb Of the popular front for the liberation of Palestine, The study also deals with the Front relationship with the Palestine liberation organization through the sessions of the Palestine National Council (From The Sixth Session To The Twelfth One).

The study Discussed It ideology, vision regarding the concept of resistance and positions on the peaceful compromise settlements of the Palestinian cause, especially the settlement of the democratic Palestinian state and the project of the transitional solution.

Key words: The Democratic Front, Palestine, documentary study

المقدمة

شكل المؤتمر الوطني الأول مؤتمر آب ١٩٦٨ منعظاً مهماً في حياة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، نتيجة السجلات التي دارت بين الجناحين الماركسي والقومي، أدت في نهاية المطاف إلى انشقاقات عن الجبهة الشعبية، كان أبرزها إعلان الجناح الماركسي داخل الجبهة الشعبية عن قيام الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في ١٩٦٩/٢/٢١، التي أعلنت من خلال مؤتمرها التأسيسي إنهاء علاقتها بيمين الجبهة الشعبية، والعمل بشكل مستقل أيديولوجياً وسياسياً وعسكرياً.

تتناول الدراسة موضوع الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٩ و١٩٧٤، وتم اختيار هذه الفترة الزمنية بناء على الأحداث المهمة التي حدثت في تاريخ الجبهة، حيث شهد عام ١٩٦٩ نشوئها، بعد سلسلة من السجلات التي دارت داخل حركة القوميين العرب أولاً، ثم داخل الجبهة الشعبية لاحقاً، وبالنسبة لعام ١٩٧٤ فيعتبر عاماً مهماً على صعيد القضية الفلسطينية من حيث اعتبار منظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني وكذلك طرح مشروع النقاط العشر أو البرنامج المرحلي.

وتعرضت الدراسة أيضاً إلى أيديولوجية الجبهة، ونظرتها لحركة المقاومة، ورؤيتها للحل السلمي للقضية الفلسطينية.

اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على (الوثائق الفلسطينية العربية المنشورة) والتي أصدرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، ، كما اعتمدت على الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، والمذكرات الشخصية صاحبة العلاقة المباشرة، مثل كتاب نايف حواتمة يتحدث لعماد ندادف، وكتاب البرنامج المرحلي ١٩٧٣ - ١٩٧٤، لنايف حواتمة وقيس عبد الكريم، وحركة القوميين العرب لباسل الكبيسي.

مشكلة الدراسة :

تشكلت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عام ١٩٦٩ بعد صراع فكري و سياسي داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . السؤال الرئيس لهذا الدراسة : ماهي مساهمة الجبهة الديمقراطية في الحركة الوطنية الفلسطينية و منظمة التحرير الفلسطينية . و يتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:



- ما هي الظروف التي أدت الى انشقاق الجبهة الديمقراطية ؟

- هل كانت أسباب الانشقاق فكرية أم سياسية و شخصية ؟

- هل هناك دور لبعض الأطراف الفلسطينية دور و مصلحة في هذا الانشقاق ؟

- ما هو الدور الذي لعبته الجبهة الديمقراطية في منظمة التحرير الفلسطينية ؟

فرضيات الدراسة :

- انشقاق الجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية كان المحرك الرئيسي له مطامح

شخصية مغلف بالبعد الأيدلوجي و السياسي.

- المواقف التي اتخذتها الجبهة الديمقراطية كانت منسجمة ومتوافقة الى حد كبير مع

حركة فتح وهذا ما لم يحدث مع الجبهة الشعبية.

أهداف الدراسة :

- رصد مراحل الصراع داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين و التي قادت الى تشكل

الجبهة الديمقراطية.

- تحليل عوامل الانشقاق و الصراع ما بين جورج حبش و نايف حواتمة.

- تتبع مساهمات و مشاركات الجبهة الديمقراطية في منظمة التحرير الفلسطينية و

مؤسساتها.

- استعراض أبرز الأفكار و المشاريع التي طرحتها أو تبنتها الجبهة الديمقراطية

للتسوية السياسية.

أهمية الدراسة :

- دراسة دور تنظيم فلسطيني يساري لعب دوراً في الحركة الوطنية الفلسطينية و

منظمة التحرير الفلسطينية ، ولاسيما في إطار الأفكار و المشاريع للتسوية السياسية.

- اعتماد الوثائق الفلسطينية كمصدر رئيسي لهذه الدراسة في محاولة للخروج بدراسة

تتسم بالموضوعية.

منهجية الدراسة :

استخدام المنهج التاريخي من أجل تتبع الجبهة الديمقراطية منذ النشوء وصولاً لعام

١٩٧٤ ، سيتم كذلك استخدام منهج التحليل الوصفي لاسيما في مجال الصراع الأيدلوجي و

الفكري مع باقي تيارات اليسار الفلسطيني.



١ - نشأة الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (الجبهة الديمقراطية)

إن الحديث عن نشأة الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (الجبهة الديمقراطية) يستوجب التوقف عند التناقضات والخلافات التي عصفت بحركة القوميين العرب، والتي انتهت بنشأة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ثم الصراعات الفكرية داخل الجبهة الشعبية أسفرت عن ظهور تنظيمات جديدة لا سيما الجبهة الشعبية الديمقراطية. فعملياً حافظت الحركة على تماسكها وانسجامها الفكري والسياسي حتى مطلع عام ١٩٥٩، حينما أبقت على ولائها للرئيس جمال عبد الناصر^(١)، لأنها وجدت فيه المنقذ بعد محاولته بناء نظام اقتصادي واجتماعي بمفهوم اشتراكي، فقبلت بعض القيادات أمثال جورج حبش، وهاني الهندي، ووديع حداد، هذا التوجه في حين أن محسن إبراهيم، ونايف حواتمه، والعديد من القيادات الشابة تحفظوا على ذلك، بحجة أن تطبيق مثل ذلك النظام يتطلب قيام حزب اشتراكي، ورفضوا نظرية الانتقال السلمي نحو الاشتراكية^(٢).

واعتبر نايف حواتمه أن حركة القوميين العرب قد أفرغت من محتواها الفكري والطبقي منذ نهاية عام ١٩٥٨، حينما قررت الالتحام بالناصرية، فتنامى صراع بين اتجاهين: الأول يدفع باتجاه اليسار، والآخر باتجاه اليمين القومي^(٣)، ورغم الصراع استطاعت الحركة الإبقاء على علاقتها بالناصرية حتى عام ١٩٦٥، من خلال قيام الاتحاد الاشتراكي العربي بقيادة عبد الناصر؛ غير أن الصراع الحقيقي قد نشب بين القوميين العرب والبيروقراطية الناصرية بعد عام ١٩٦٦ عندما قام الضباط المصريون المسؤولون عن شؤون اليمن الجنوبي، بانقلاب ضد الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن، فأصيب القوميون العرب بخيبة أمل حينما لم يجدوا رفاقهم الناصريين راديكاليين بما فيه الكفاية لعمل جديد. وأخيراً شكلت هزيمة عام ١٩٦٧ الفصل الأخير من العلاقة والانفصال الحقيقي عن الناصرية^(٤)، كما أنها شكلت صراعاً داخلياً في حركة القوميين العرب، حيث أن الهزيمة أدخلت الحركة في سجلات^(٥) داخلية وتنامي صراع بين تيارين: أحدهما أيد البقاء ضمن الخط القومي للحركة، وآخر اعتبر أن نهج الحركة كان سبباً من أسباب الهزيمة؛ فظهرت بوادر الانشقاق^(٦).

لقد كشف انعقاد المؤتمر التأسيسي للجبهة الشعبية في شهر اب ١٩٦٨، عن الخلاف بين جناحين: الأول يميني، والآخر تقدمي، وعن ظروف عقد المؤتمر يقول حواتمه:



إنه شخصياً من قدم الوثيقة الرئيسة للمؤتمر (برنامج آب) وحضر المؤتمر اتجاهاً الأول وطني يساري، والثاني قومي كلاسيكي، وتم انتخاب قيادة فاز فيها اليسار، لكن وتحت ضغط السلاح تم التراجع عن نتائج الانتخابات، وقبل اليسار ذلك شريطة أن يعقد مؤتمر آخر ينتخب من القاعدة خلال ثلاثة أشهر^(٧).

وشكل مؤتمر آب، وأحداث العنف التي تبعتها ذريعة لحدوث انشقاقات كان المبادر لها أولاً أحمد جبريل، الذي أعلن عن تشكيل الجبهة الشعبية "القيادة العامة" في ١٠ - ١١ ١٩٦٨^(٨) تلاه الجناح التقدمي داخل الجبهة الشعبية والذي أعلن في بيانه التأسيسي في ١٩٦٩/٢/٢١ عن قيام الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين.

وقد نص البيان التأسيسي للجبهة الشعبية الديمقراطية على:

١. الالتزام بقرارات مؤتمر آب ١٩٦٨.
٢. إدانة ممارسات يمين الجبهة الشعبية.
٣. إنهاء كل علاقة مع يمين الجبهة الشعبية والعمل المستقل أيديولوجياً وسياسياً وعسكرياً وتنظيماً.
٤. أقرت اللجنة المركزية المنتخبة في مؤتمر آب تناضل - لحين عقد المؤتمر القادم - تحت مسمى الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين.
٥. التسلح بأيديولوجية الطبقة العاملة في مجابهة الصهيونية والإمبريالية العالمية^(٩).

وأعلنت كلاً من عصابة اليسار الثوري الفلسطيني في (١٩٦٩ / ٦ / ٤)^(١٠) والمنظمة الشعبية لتحرير فلسطين في (١٩٦٩ / ٦ / ٩) عن انضمامهما إلى الجبهة الشعبية الديمقراطية^(١١).

اعتبرت الجبهة الشعبية الديمقراطية التقرير السياسي - الذي صدر عن مؤتمر آب ١٩٦٨ للجبهة الشعبية قبل الانشقاق - الأساس الفكري والسياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية والإطار الأيديولوجي والسياسي لها، وعللت الجبهة ذلك، بأن نايف حواتمه هو من قدم الوثيقة الرئيسة المعروفة ببرنامج آب ١٩٦٨^(١٢).



وقد احتوى تقرير آب ١٩٦٨ :

- تحليل لواقع القضية الفلسطينية ابتداءً من التاريخ العثماني حتى قيام إسرائيل، وأن الهزيمة التي حدثت عام ١٩٤٨ جاءت على يد قيادات إقطاعية دينية (الحاج أمين الحسيني) وأحزاب برجوازية كبيرة مثل حزب (الدفاع) والأنظمة الإقطاعية العربية مثل الملوك والرؤساء العرب.

- كما أكد التقرير أن هزيمة عام ١٩٦٧، لم تكن هزيمة عسكرية، بقدر ما كانت هزيمة للتكوين الطبقي، والاقتصادي، والعسكري، والأيدولوجي لحركة التحرير، التي أفرزت الطبقة البرجوازية الصغيرة، والتي دخلت حرب عام ١٩٦٧، ببرامج سياسية واقتصادية هزيلة أسقطتها في براثن الهزيمة، لذلك أوصى التقرير بالاسترشاد بالتجربتين الفيتنامية والكوبية كبديل لبرامج البرجوازية الصغيرة في الحل وطريق الانتصار.

- وانتقد التقرير مشاركة الجبهة الشعبية في أعمال المجلس الوطني الفلسطيني، وأكد أهمية الوحدة الوطنية، لتشكيل جبهة وطنية عريضة تمثل الطبقات الثورية، وأن الخلاص الوطني يقوم على أيديولوجية البروليتاريا المعادية للصهيونية، والرجعية العربية^(١٣).

عقدت الجبهة الشعبية الديمقراطية مؤتمرها التأسيسي الأول في آب ١٩٧٠، والذي تبنى تحويل الحركة إلى حزب ماركسي لينيني يضم الفصائل الطليعية، كما وأقر المؤتمر التأسيسي وثيقة سياسية بعنوان (البرنامج العام)، وصادق على اللائحة الداخلية المؤقتة، وتم انتخاب اللجنة المركزية الأولى، وانتخاب نايف حواتمه أميناً عاماً لها، وكلف باتخاذ الخطوات اللازمة؛ لتشكيل الحزب رسمياً^(١٤).

وعقدت الجبهة مؤتمرها الوطني الأول في تشرين ثاني ١٩٧١، في سياق مراجعة نقدية داخل الجبهة، وخلص المؤتمر إلى الإقرار بأن الجبهة بتكوينها الفعلي القائم ليست حزباً ماركسياً لينينياً، بل تنظيم ثوري يسعى للتحويل إلى حزب ماركسي لينيني، وذلك بسبب عدم اكتمال شروط التحول البروليتاري، واستبدلت عبارة الالتزام بالماركسية والتي جاءت في مؤتمرها التأسيسي إلى عبارة الاسترشاد بها، والتي ظهرت في مؤتمرها الوطني العام في تشرين ثاني ١٩٧١^(١٥).



٢- علاقة الجبهة الشعبية الديمقراطية بمنظمة التحرير الفلسطينية

كانت المشاركة الأولى للجبهة الشعبية الديمقراطية في المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في الدورة السادسة التي عقدت في (١-٦ أيلول ١٩٦٩) حينما أعلن عن تشكيلة المجلس الوطني بـ ١٠٢ مقعد مثلت الجبهة الشعبية الديمقراطية فيه بـ ٨ مقاعد^(١٦)، وأوضحت الجبهة أن مشاركتها تعود للأسباب الآتية:

١. إبعاد كافة المنظمات المشبوهة وطنياً المرتبطة بالمخابرات الأردنية والعربية - حسب مفهوم الجبهة الديمقراطية - عن ساحة العمل الفدائي.
٢. تطهير المجلس من العناصر الرجعية والمشبوهة ومجموعة الأغنياء ، التي استحوذت على العمل الوطني طوال العشرين عاماً الماضية.
٣. تطهير اللجنة التنفيذية من أصحاب رؤوس الأموال، الذين تخلوا عن النضال الوطني.

٤. تعزيز موقع القوى التقدمية والشريفة في المجلس^(١٧).

وتقدمت الجبهة بمشروع قرار للدورة السادسة تضمن ثلاثة مسائل رئيسية:

- أ. **مسألة الوحدة:** أكدت الجبهة أن الكثير من المنظمات تنشأ دون فكر سياسي لها، لذلك على المجلس العمل على إيقاف تشكيلها، وأنه لا سبيل للوحدة الوطنية إلا بإعادة تشكيل المجلس الوطني من المنظمات المقاتلة، وتصفية التشكيلات البيروقراطية في منظمة التحرير وإلغاء الامتيازات الطبقية والمادية في جيش التحرير.
- ب. **مسألة العلاقات الفلسطينية العربية:** تحدد العلاقة بين منظمة التحرير مع جميع الأنظمة العربية بعد أن تحسم تلك الدول موقفها من تشكيل لجان عربية مساندة لحركة المقاومة.

- ج. **مسألة العلاقات الفلسطينية الدولية:** اعتبرت الجبهة أن الامبريالية العالمية والأمريكية هي من تمثل حليفاً للصهيونية ودولة إسرائيل، لذا سيكون النضال مشتركاً ضد الصهيونية والامبريالية معاً، وحذر التقرير من محاولات الدس الرخيصة بين شعب فلسطين، والبلدان الاشتراكية^(١٨).

عقدت الدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في الفترة الممتدة بين (٣٠/٥ - ٤-٦ ١٩٧٠)، تميزت بمشاركة كل فصائل منظمة التحرير^(١٩).

التيار الأول: فهم الأزمة الحقيقية للمقاومة والقضية الفلسطينية ووافق على بناء جبهة أردنية فلسطينية، وتصحيح العلاقات العربية لإنشاء جبهة وطنية عريضة.

التيار الثاني: يدفع باتجاه بقاء القديم رافعاً شعار الوحدة الوطنية من دون أية مضامين حقيقية، وذلك من خلال رفضه الجبهة الوطنية الأردنية الفلسطينية، وذهب حواتمه على أن المؤتمر قد خرج بأوراق شكلية خالية من المضمون^(٢٥).

وفي دورة المجلس الوطني التاسعة - برئاسة خالد الفاهوم - التي انعقدت في القاهرة في الفترة الممتدة بين (٧-١٢ تموز ١٩٧١) كانت الظروف أكثر تعقيداً من الدورة الثامنة من حيث اشتداد الضغط، لتمرير الحلول السياسية وتأزم الوضع على الساحة الأردنية، حيث انفجر الوضع -كما كان متوقعا- في الأردن أثناء انعقاد دورة المجلس الأمر الذي اقتضى إنهاء الاجتماعات بأقصى سرعة^(٢٦).

وكان التقرير الذي تقدمت به الجبهة الشعبية الديمقراطية من أوسع وأشمل التقارير التي قدمت للمجلس، وتضمن سلسلة من الفصول:

- **الفصلان الأول والثاني:** تحدثا عن عدم إمكانية التعايش مع النظام الأردني بعد أحداث أيلول ١٩٧٠، وأن الكفاح ضد الاستعمار يجب أن يكون موازياً للنضال ضد الخيانة الوطنية، الأمر الذي يستدعي من المجلس إعادة النظر في البرامج النضالية، للخروج بموقف متماسك.

- **وتناول الفصل الثالث:** الوضع الراهن في الأردن واصفاً النظام بأنه تحول إلى أداة قمع ضد الفدائيين، لذلك فإن مهمة التحرير الوطني تتطلب تحرير البلاد من ذلك النظام وفك الارتباط بالأسواق العالمية الرأسمالية وتسليح الجيوش بأسلحة المعسكر الاشتراكي.

- **وتحدث الفصلان الرابع والخامس:** عن الوضع الراهن في المناطق المحتلة والمقاومة الفلسطينية على الصعيد العربي^(٢٧).

وسبق عقد الدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، انعقاد المؤتمر الشعبي الذي دعت إليه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في (٦-١٠ نيسان ١٩٧٢)، وبادر المجلس الوطني العاشر دورته في يومي (١١-١٢ نيسان ١٩٧٢)، وكان من قراراته اعتماد البيان الختامي للمؤتمر الشعبي الفلسطيني، والذي صاغت برنامجه



السياسي لجنة مشكلة من: صلاح خلف وعبد الوهاب الكيالي ونايف حواتمه قامت بتقديمه للجنة التنفيذية وتم اعتماده^(٢٨).

وعقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الحادية عشرة في القاهرة في (٦ - ١٠ كانون ثاني ١٩٧٣)، وأقر البرنامج السياسي والذي كان حواتمه قد اشترك في إعداده، كما وتقدم وفد الجبهة الشعبية الديمقراطية - بمذكرة للمجلس طالب فيها بسحب قوات جيش التحرير الموجودة في الأردن، وتشكيل جبهة وطنية في الأردن، وجبهة اتحاد وطني في الأراضي المحتلة، واعتبرت صحيفة الحرية الناطقة باسم الجبهة، أن إقرار البرنامج السياسي والخطة المرحلية من المجلس بمثابة هزيمة فكرية ليمين منظمة التحرير^(٢٩).

شكل انعقاد دورة المجلس الوطني الثانية عشرة في القاهرة (١-٨ حزيران ١٩٧٤)، علامة مميزة في علاقة الجبهة الشعبية الديمقراطية مع منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة فيما يتعلق بالبرنامج السياسي المرحلي، وهو ما عرف ببرنامج النقاط العشر الذي ينسب للجبهة الديمقراطية صياغته وتم إقراره من اللجنة التنفيذية^(٣٠).

٣. أيديولوجية الجبهة الشعبية الديمقراطية:

شكلت المقاومة مرتكزاً أساسياً في أيديولوجية الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، فمؤتمر آب ١٩٦٨، الذي اعتبر الأساس الفكري للجبهة من منطلق أن حواتمه هو الذي صاغ تقريره السياسي، قد صور تفكير الجبهة لطبيعة المقاومة وتحليل أسباب هزيمة عام ١٩٤٨، ونكسة عام ١٩٦٧.

حيث اعتبر التقرير أن حركة التحرير الوطني الفلسطينية والعربية قد دخلت صراعاً طبقياً وأيديولوجياً منذ نكبة عام ١٩٤٨، حينما أدركت البرجوازية الصغيرة فشل وإفلاس الأنظمة الإقطاعية والبرجوازية الكبيرة، فطرحت نفسها بديلاً لحركة التحرير الوطني، لكن هزيمة عام ١٩٦٧ أدخلت البرجوازية الصغيرة في ميزان البرجوازية الكبيرة والإقطاعية، حينما فسرت الهزيمة من منظور تكتيكي وتقوق عسكري إسرائيلي، فهم -وحسب ما أشار التقرير- قد قفزوا على حقائق التاريخ في محاكمتهم لوقائع الهزيمة حينما راهنوا على تلك الجيوش ورفضوا تسليح الشعب وتدريبه وتنظيمه في كتائب وميليشيات شعبية ولم يستفيدوا من التجربتين الكوبية والفيتنامية^(٣١).



كذلك اعتبر التقرير أن حركة المقاومة شكلت النقطة المضئية على خريطة الوطن العربي، لكن وقوعها في أيدي اليمين الرجعي الفلسطيني الذي طرح شعار عدم التدخل في الأوضاع العربية أدخلها في مؤامرة صمت الأنظمة العربية تجاه القضية الفلسطينية، فكما أنه مطلوب من حركة المقاومة عدم التدخل وعدم الإنابة عن حركات التحرر في الأقطار العربية، فهي مطالبة بأن تضع شعار (عدم التدخل) في موضعه الصحيح: وذلك بالتدخل بكل ما يمس قضية فلسطين.

وعلى الصعيد الفلسطيني أوضح التقرير أن حركة المقاومة قد انسأقت وراء ممارسات خاطئة ورجعية في قضايا الوحدة الوطنية، أدت هذه الممارسات إلى وضع قيادات رجعية على رأس حركة المقاومة، والتي قادت التاريخ الفلسطيني إلى فشل، بعدما تركت الطبقات الثورية تقاتل في حين أن القيادات كرست الإطارات الإقطاعية والرأسمالية ولا علاقة لهم بحركة المقاومة^(٣٢). وخلص التقرير على أن أزمة حركة المقاومة مرهونة بالتكوين الأيديولوجي والطبقي والسياسي، وهي أزمة البرجوازية الصغيرة، فعملياً البرجوازية الكبيرة والإقطاعية حكم عليها مسبقاً ومنذ نكبة ١٩٤٨، لكن المعضلة في بديلها البرجوازية الصغيرة.

من هنا فإن حركة الكفاح المسلح مضطرة إلى إفراز جدل أيديولوجي وسياسي في صفوف حركة المقاومة وخارجها، لتتولى القيادة عناصر أكثر ثورية وتقدماً من العمال والفلاحين والفقراء، لأن أبناءهم من يخوضون المقاومة المسلحة على الأرض، وأن العناصر الفتية المسلحة بوعي أيديولوجي يقع على عاتقها قيادة حركة الجدل الأيديولوجي لإفراز مثل هذه الطليعة^(٣٣).

وأكد بيان الجبهة الشعبية الديمقراطية لمؤتمر القمة العربي الخامس عام (١٩٦٩)، أن طرق محاربة إسرائيل لابد وأن تسير عبر التجربة الفيتنامية بالحرب في طوابير نظامية^(٣٤). وقد اقترحت الجبهة الشعبية الديمقراطية على المجلس الوطني في دورته السادسة توحيد سلاح المقاومة وتعزيز الطاقات المسلحة للانتقال بالعمل الفدائي إلى مرحلة حرب العصابات، ووضع خطة دفاع ذاتي مشتركة لحماية المقاومة ونشر تنظيم الميليشيا الشعبية في الضفة الشرقية^(٣٥).

وفي خطوة احتجاجية، أعلنت الجبهة الشعبية الديمقراطية في (١٩٦٩/١٢/١٨) تعليق عضويتها في قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني رداً على عدم تطوير عمل القيادة وطبيعة



العلاقات الداخلية، حيث أن اقتراحات الجبهة وحسب ما أورد البيان كانت تجابه بالتأجيل خاصة مبدأ التكافؤ وتثبيت نظام داخلي تفصيلي يحدد الصلاحيات والمسؤوليات، إلا أن الإهمال المتكرر لتلك الأطروحات اضطررها للقيام بهذه الخطوة^(٣٦).

وقد شكلت أحداث الأردن عام ١٩٧٠، معضلة حقيقية لوضع المقاومة من وجهة نظر الجبهة، حينما اعتبرت أن أحداث ١٩٧٠/٢/١٠ قد أوقعت حركة المقاومة بين مطرقة العدو وسندان النظام الحاكم في الأردن حينما أصر النظام الأردني على تصفية المقاومة فصارت تعيش حياة يومية عسيرة، أبعدتها عن القيام بدورها^(٣٧). وفي تحليلها للدروس المستفادة من أحداث أيلول ١٩٧٠، وأثرها على المقاومة أوضحت الجبهة أن الثمن الذي دفعته المقاومة في الأردن يعود لسببين:

السبب الأول: غياب النظرية عن حياتها وممارساتها التكتيكية اليومية سواء على الساحة الأردنية الفلسطينية، أو علاقاتها بقوى التحرر الاشتراكية ليثبت صدق (أن لا ثورة بدون نظرية ثورية).

السبب الثاني: أكدت تجربة أحداث أيلول ١٩٧٠، أن الميدان الأساسي للثورة هو المدن والمخيمات ذات الكثافة البشرية العالية التي تنوب فيها المقاومة، فهي مصدر جيد للالتجاء والإمداد بفضل العامل البشري والثقافة الوطنية، بعكس القرى ذات الوضع الاقتصادي الرديء، لاعتمادها على الزراعة وأن دخلها المحدود يتم الإعاضة عنه بعمل أبنائها في السلك الحكومي والجيش، وبالتالي لا يمكن التعويل عليها كثيراً^(٣٨).

لذا أوضح حواتمه أنه وبعد أحداث أيلول كان على المقاومة أن تحل أزمتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وأن تعيد علاقاتها مع الأنظمة العربية وحركة التحرر العربية، فإما أن تدفع حياتها ثمن الوضع الراهن في الأردن، وأن تقبل باللعبة السياسية المطروحة، أو أن تأتي بحلول للمشاكل المطروحة، وذهب حواتمه أنه بالإمكان إيجاد حلول لتلك المشاكل، ولكن الصعوبة في تحديد نسبة النجاح، واستطرد حواتمه قائلاً: "أن المقاومة الجديدة تكمن في تعبئة الشعب الفلسطيني ضد النظام في الأردن"^(٣٩).

وفي مذكرة الجبهة الشعبية الديمقراطية للمجلس الوطني في دورته التاسعة (٧-١٣) تموز عام ١٩٧١، أكدت المذكرة على ضرورة المراجعة الشاملة لأخطاء حركة المقاومة



الاستراتيجية والتكتيكية، وذلك بتحقيق وحدة الساحة الأردنية الفلسطينية وتحديد الأخطاء المسلكية اليومية، لانتشالها من أزمتها الذاتية^(٤٠).

من جهة أخرى أوضح حواتمه أن قضايا المقاومة، لم يعد بالإمكان حلها داخل قاعات المجلس الوطني الذي تتحكم فيه النزعات الإقليمية اليمينية، وبات مطروحاً على جميع القوى التقدمية والوطنية، التحالف مع القوى التقدمية والوطنية في الضفة الشرقية؛ لإنشاء جبهة وطنية عريضة، لمجابهة المعضلات التي تشوه قضية المقاومة^(٤١). وقبل انعقاد الدورة التاسعة للمجلس الوطني التاسعة اقترحت الجبهة تشكيل المجلس بأكثرية من ممثلي القوى المقاتلة الذين تحملوا المسؤولية التاريخية بدلاً من إغراقه بالعناصر غير المنتمية التي لا يربطها بالنضال القومي أي التزام^(٤٢).

وبقيت الجبهة الشعبية الديمقراطية تعتبر أن الوحدة الوطنية لفصائل العمل الوطني الفلسطيني تتطلب برنامجاً شاملاً لتنظيم العلاقات بين فصائل المقاومة، وتوحيد جوانب عملها^(٤٣)، وأن العجز الذي وصلت إليه المقاومة سببه سيطرة برامج اليمين عليها، لذلك فإن الجبهة ستعمل على تقديم برامج وحدة وطنية وديمقراطية، بين كل المنظمات الفدائية بعد فشل برامج المقاومة اليمينية، وأن الإصرار على دمج منظمات المقاومة في منظمة واحدة ببرنامج يميني يكرس التمزق القائم بين صفوف المقاومة والشعب برغم المظاهر الشكلية، الوحشية، وبالتالي ستفقد المقاومة دورها النضالي والثوري وتجدر نفسها على هامش قيادة الشعب^(٤٤).

٤- موقف الجبهة الشعبية الديمقراطية من مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية:

شكلت نظرة الجبهة الشعبية الديمقراطية لطبيعة القضية الفلسطينية جزءاً من مشاريع التسوية، التي اقترحتها لحل المشكلة وفق رؤية موضوعية من منظورها.

وبالديانة كانت منذ مشروع القرار الذي تقدمت به الجبهة للدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٦٩، إذ اقترحت الجبهة:

- رفض الحلول القائمة على الاعتراف بدولة إسرائيل كحقيقة في الشرق الأوسط، لأنها تتنافى مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

- رفض الحلول الشوفينية الفلسطينية والعربية التي طرحت قبل حرب عام ١٩٦٧، القائمة على ذبح اليهود ورميهم في البحر.



- وإن البديل لذلك حل ديمقراطي للمسألة الفلسطينية والإسرائيلية يقوم على إزالة الكيان الصهيوني بكافة مؤسساته وإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية لليهود والعرب دون تمييز، تشكل هذه الدولة جزءاً من دولة اتحادية عربية، وأن هذا الحل هو الكفيل بتحرير الإنسان العربي واليهودي من كل ألوان الشوفينية العنصرية وأن الوصول لمثل تلك الدولة لن يكون إلا بالكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية^(٤٥).

وتضمن الطرح أن تكون الدولة الديمقراطية شعبية يتمتع فيها العرب واليهود بكامل الحقوق والواجبات ضمن نهج تقدمي وديمقراطي نابع من الثقافة العربية الأصيلة، وأن يكون طابع الدولة اشتراكي؛ لأن الطبيعة الاشتراكية هي الكفيلة بتصفية كافة أشكال القهر الطبقي والقومي بين العرب واليهود^(٤٦)، وفي هذا الصدد أشاد حواتمه بالنموذج اليوغسلافي كنموذج اشتراكي اتحادي (فدرالي) يحتذى به في الشكل الدستوري للدولة الجديدة^(٤٧).

ورحبت الجبهة بفتح حوار مع المنظمات الإسرائيلية التي تتخذ موقفاً معادياً من الصهيونية والإمبريالية، رغم أنها لم تصل بعد إلى موقف تقدمي حاسم من القضية الفلسطينية، وأشارت الجبهة إلى التمايز الواضح بينها وبين اليسار الإسرائيلي، المتمثل في حزب المباي مثلاً^(٤٨).

ورفض حواتمه مشروع حل الدولة على جزء من أرض فلسطين، المشروع الذي تقترحه البرجوازية الفلسطينية واعتبره حلاً وهمياً؛ لأنه لن يكون حلاً مجدياً للعذاب اليومي للفلسطينيين ولا يوفر الحد الأدنى للمتطلبات المادية، ولا يشكل اتساعاً جغرافياً مناسباً لعودة اللاجئين^(٤٩).

وحول مشاريع التسوية رفضت الجبهة مشروع روجرز^(٥٠)؛ وانتقدت الدول العربية التي قبلت بالمقترحات الأمريكية، معتبرة أن المشروع يهدف إلى تصفية حركة المقاومة واستجداء الحلول من دوائر وزارة الخارجية الأمريكية^(٥١)، واعتبرت الجبهة أن فكرة قبول العرب بالمشروع لإخراج إسرائيل قد فشلت، حيث أن إسرائيل قد وافقت، وبالتالي لم يجرح إلا دعاة الاستسلام؛ حيث أن قبول المشروع سيحقق لإسرائيل ما تسعى إليه من الاعتراف الدولي بكيانها المغتصب ومرور سفنها بالسويس والعقبة، ويكون السلام الذي تنتشه بمثابة سلام تعاقدى خال من أي التزامات^(٥٢). لهذا دعت الجبهة لإسقاط كافة البرامج والمشاريع التصفية للقضية الفلسطينية كمشروع روجرز، وأن البديل عن ذلك إقامة جبهة وطنية تقدمية فلسطينية أردنية



عربية عريضة بعكس مشاريع الحلول التصفوية للقضية الفلسطينية^(٥٣)، وأن هذا الرفض لتلك المشاريع يجب أن يترجم بتحريك عملي يضع الأمور في نصابها، وليس عن طريق البيانات والاستنكارات الفردية، وأن الجبهة لن تدخر جهداً في إطلاع الجماهير على كل الحقيقة^(٥٤).

في الوقت نفسه لم تنكر الجبهة أهمية التسوية السياسية، ففي تقريرها المقدم لدورة المجلس الوطني الفلسطيني في تموز ١٩٧١ أكدت الجبهة أن الحل السلمي للأزمة غير مستبعد، ولكن ليست تسوية جزئية بالمفهوم العربي والمشاريع الأمريكية؛ لأن التسوية الجزئية ستزيل عاملاً رئيساً من عوامل الضغط على إسرائيل^(٥٥).

ورفضت الجبهة الشعبية الديمقراطية مشروع الحكم الذاتي الذي اقترحته إسرائيل في الضفة الغربية، وأصدرت بياناً حول ما أسمته مؤامرة الحكم الذاتي في الضفة الغربية هاجمت فيه المشروع، واعتبرته يسلب حق العودة وحق التحرير^(٥٦). كما أشارت الجبهة الشعبية الديمقراطية في بيانها في ٢٦ آب ١٩٧١، إلى أن إجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية ستكون بمثابة هيئات تمثيلية تقوم باتخاذ خطوات؛ لإعلان الحكم الذاتي في الضفة الغربية، في ظل الاحتلال، وأن هذه الدعوة قد لقيت استجابة من بعض رؤساء البلديات الذين دعوا لتشكيل برلمان من ١٠٠ عضو يمثل الضفة الغربية وتزامن ذلك مع دعوة الوزير الإسرائيلي (موشيه دايان) تشكيل حكومة فلسطينية في الضفة، وأن هذه الخطوة برأي الجبهة تجزئ القضية الفلسطينية، واعتبرت القائمين عليها فئة قليلة أنانية لا تعرف مصالحها^(٥٧).

كما ورفضت الجبهة مشروع المملكة العربية المتحدة الذي اقترحته الأردن^(٥٨)، وتقدمت بمشروع برنامج سياسي مضاد يدعو لقيام جبهة وطنية متحدة داخل منظمة التحرير الفلسطينية^(٥٩) يعمل على تجديد وحدة الساحة الفلسطينية والإقليمية بين الشعبين وتوحيد النضال الفلسطيني الأردني، وإعادة تشكيل مؤسسات الجبهة المتحدة على أساس الانتخاب من القاعدة إلى القمة واعتماد مبدأ التمثيل النسبي، مع التأكيد على الاستقلال الأيديولوجي لكل فصائل الجبهة المتحدة والحق في إصدار صحف مستقلة لكل فصيل، ويكون هذا بمثابة مشروع سياسي وتنظيمي متكامل للوحدة الوطنية^(٦٠).

أما بالنسبة لفكرة إنشاء حكومة فلسطينية مؤقتة في المنفى فقد أشار حواتمه إلى أن هذه المسألة مطروحة على جدول أعمال الثورة، وأن قيامها مرتبط بعدة تطورات واسترشد بالتجربة الجزائرية حينما شكلت حكومة في فترة متأخرة، وكذلك التجربة الفيتنامية، وعن ذلك



قال حواتمه: "ليس هناك في الثورات موقف نعم أو لا للحكومة المؤقتة وأن ذلك نابع من تطورات الحركة الثورية وخطط الأعداء" (٦١).

وعشية انعقاد مؤتمر جنيف للسلام بين حواتمه: أن المؤتمر قد أفرغ من محتواه قبل انعقاده، وتحول إلى هيكل عظمي بسبب الخطوات الاستباقية التي تتم خارج إطاره في واشنطن والعواصم العربية، وأن الاتحاد السوفيتي يحاول إعادة الحياة إلى مؤتمر جنيف لإيجاد توازن في صالح العرب، وأنه من السابق لأوانه أن تتخذ المنظمة موقفاً من المؤتمر مؤكداً أن عقده على أساس القرار ٢٤٢، لا يعني الجبهة في شيء؛ لأنه يتعامل مع قضية فلسطين على أنها قضية لاجئين (٦٢).

في هذه الفترة كان المجلس الوطني الفلسطيني على وشك عقد دورته الثانية عشرة، في الفترة الممتدة بين كانون ثاني وشباط ١٩٧٤، إلا أن خلافات قد دبت بين الفصائل الفلسطينية في تحديد البرنامج المرحلي لمواجهة التطورات التي استجدت بعد حرب عام ١٩٧٣، والخروج بموقف موحد، الأمر الذي استدعى تأجيل عقد الدورة. وخلال شهر شباط ١٩٧٤، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اجتماعاً لها، طرحت خلالهما مسودة ورقة مشتركة قدمت من الجبهة الشعبية الديمقراطية وفتح والصاعقة، وأكد ياسر عبد ربه رئيس الدائرة الإعلامية في منظمة التحرير أن هذه الورقة ستكون أساس الاتصال مع الأطراف الأخرى: (مصر، وسوريا، والاتحاد السوفيتي)، كما أنها أعدت من أجل تثبيت موقف منظمة التحرير وأن الموقف الرسمي من ورقة العمل سيقدر من خلال دورة المجلس الوطني الثانية عشرة، وفي ظل تباين المواقف بين الجبهتين الشعبية والشعبية الديمقراطية تم التوصل إلى برنامج موحد بين الفصائل في أيار ١٩٧٤، وعقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاً لها وتم تأليف لجنة وضعت برنامج النقاط العشر وعرض على المجلس الوطني في دروته التي عقدت في (١ حزيران ١٩٧٤)، وتم إقراره باسم البرنامج المرحلي (٦٣).

وعن البرنامج المرحلي أكد حواتمه أن اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية هي التي أقرت ذلك البرنامج في دورتها الرابعة في آب ١٩٧٣ (٦٤)، والذي يمثل الحلقة الأساسية في إستراتيجية الحل الديمقراطي للقضية الفلسطينية على مراحل الصراع، مؤكداً أن البرنامج المرحلي قد أخرج المنظمة من النطاق المحلي والإقليمي لتصبح قضية عالمية وكما عمل على وحدة الصفوف بين أفراد الشعب في الداخل والخارج (٦٥).



النتائج

خلصت الدراسة للنتائج الآتية:

- عمت الخلافات حركة القوميين العرب في نهاية الخمسينات بسبب الصراع بين التيارين اليساري والقومي، لكن هزيمة عام ١٩٦٧، أوجدت المبررات لظهور تنظيمات مستقلة عن الحركة مثل تنظيم الجبهة الشعبية، إلا أن أحداث مؤتمرها الأول في آب ١٩٦٨، قد كشف عن خلاف قديم ليبدأ فصل جديد من النزاعات انتهى ببروز تنظيمات فلسطينية جديدة أبرزها الجبهة الشعبية الديمقراطية في ١٩٦٩/٢/٢١.
- اعتبرت الجبهة الشعبية الديمقراطية أن مؤتمر آب ١٩٦٨، هو الأساس الفكري والأيدولوجي لها على اعتبار أن نايف حواتمه هو الذي قدم وثيقة المؤتمر بعنوان برنامج آب.
- أبقى الجبهة الشعبية الديمقراطية على علاقات جيدة مع منظمة التحرير الفلسطينية، كونها فصيل رئيسي من فصائل المنظمة واعتبرت المنظمة الوعاء الأشمل للوحدة الوطنية بمنظور الجبهة، لذلك شاركت في كل دورات المجلس الوطني في الفترة الممتدة من ١٩٦٩ وحتى ١٩٧٤ (فترة الدراسة)، وكانت رائدة في رفع المذكرات وتقديم التقارير للمجلس للخروج بصيغة وفاق وطني تكون سبباً في التحرر والاستقلال.
- شكلت المقاومة مرتكزاً مهماً في حياة الجبهة الشعبية الديمقراطية، خاصة بعد أحداث الأردن، وللجبهة فلسفة واضحة في طبيعة المقاومة وشكلها ودورها في التحرر، والمعضلات التي واجهتها والتصور لحل تلك المشكلات، والسبيل لتكوين جبهة وطنية فلسطينية عربية، واعتبرت الجبهة أن المقاومة هي السبيل لكسر الحلول الاستسلامي، وطوق النجاة في التحرر وإقامة الدولة المستقلة.
- رغم إيمان الجبهة بأن المقاومة هي سبيل النصر والتحرر إلا أنها لم تستبعد دور التسوية السلمية في حل القضية وذلك من خلال إقامة علاقات مع القوى التقدمية في العالم العربي وإسرائيل والدول الاشتراكية، لمجابهة الصهيونية والإمبريالية والرجعية العربية. وهي صاحبة مشروع الحل المرحلي الذي عرض على المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة وتم إقراره ليصبح الاستراتيجية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية أمام المحافل



الدولية لكسر الجمود الذي إنتاب القضية الفلسطينية، وليشكل أرضية صلبة أمام المشاريع الاستسلامية من وجهة نظر الجبهة.

الإحالات

- ١- فؤاد مطر، حكيم الثورة، هاي لايت ، لندن ، ١٩٨٤، ص٧٤.
- ٢- باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، مطبعة الناصر ، القدس ، د.ت ، ص٤٧.
- ٣- عماد نداف، نايف حواتمه يتحدث، دار الجليل للنشر ، عمان ، ١٩٩٧، ص٥٠.
- ٤- باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص ٤٨ - ٤٩.
- ٥- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم (١٩١)، ص٢٦٧.
- ٦- باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص ٧٥ - ٧٦.
- ٧- عماد نداف، نايف حواتمه يتحدث، ص ٥٣ - ٥٤.
- ٨- يزيد صايف، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩-١٩٩٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ٢٠٠٣، ص ٣٤٤.
- ٩- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، بيان الجناح التقدمي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول تأسيس الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ، وثيقة رقم (٧٧)، ص ٦٧ - ٦٨.
- ١٠- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، بيان عصابة اليسار الثوري الفلسطيني حول انضمامها الى الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ، وثيقة رقم (٢٤٠)، ص ٢٢٨.
- ١١- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، بيان المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين حول انضمامها الى الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ، وثيقة رقم (٢٥١)، ص ٢٣٧.
- ١٢- عماد نداف، نايف حواتمه يتحدث، ص ٥٣.
- ١٣- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، التقرير السياسي الأساسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وثيقة رقم (٥٧٧)، ص ٦٦٤ - ٦٧١.
- ١٤- عماد جاد وآخرون، الفصائل الفلسطينية، مركز الدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص ١٧٢.
- ١٥- نفسه، ص ١٧٢-١٧٣.
- ١٦- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص ٦٦.
- ١٧- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، بيان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول مبررات اشتراكها في الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني ، وثيقة رقم (٣٦٢)، ص ٣٦٦.
- ١٨- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مشروع قرار مقدم من الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين الى الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني بشأن بعض المسائل الراهنة ، وثيقة رقم (٣٦٥)، ص ٣٧٧.



- ١٩- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ص ٢١.
- ٢٠- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، مذكرة الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين الدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني حول المهمات الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية ، وثيقة رقم (٢٩٢)، ص ٣٦٣ - ٣٦٥.
- ٢١- حاولت الحكومة الأردنية في الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٨ - ١٩٧٠ فرض هيبتها بعد تنامي قوة المنظمات الفلسطينية، وقد حدثت مواجهات ما بين المنظمات والحكومة الأردنية في ١١/٤/١٩٦٨، أعقبها توقيع اتفاقية بين الطرفين في ١٥/١١/١٩٦٨، ثم عادت العلاقات للتأزم وتجددت الاشتباكات في عام ١٩٧٠ بسبب الإجراءات الأردنية ومحاولتها ضبط العمل الفدائي وبلغت العلاقات المتوترة ذروتها بعد انفجار أحداث أيلول ١٩٧٠. لمزيد من التفاصيل حول الإجراءات الأردنية والأحداث التي أدت إلى أحداث أيلول عام ١٩٧٠ انظر:
- صلاح خلف، فلسطين بلا هوية، دار صيام للدعاية و النشر، الكويت ، د،ت ، ص ١٢٩ - ١٣٠.
 - الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ص ٧.
 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، بيان وزارة الداخلية الأردنية حول حوادث الشغب في عمان و كذلك رسالة الملك حسين الى الشعب الأردني حول الحوادث في عمان ، وثيقة رقم (٧٢١ - ٧٢٢)، ص ٨٣٦ - ٨٣٨.
 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، كلمة كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية الأسبق و رئيس حزب الوطنيين الأحرار حول قضية الفدائيين الفلسطينيين في لبنان ، وثيقة رقم (٣٨٢)، ص ٥٨٩.
 - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، بقرية ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى مؤتمر اتحاد المحامين العرب في الجزائر حول الحوادث الراهنة ، وثيقة رقم (٥٦٨)، ص ٧٦٥.
 - الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، ص ٩٨.
- ٢٢- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، مذكرة الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين الدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني حول المهمات الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية ، وثيقة رقم (٢٩٢)، ص ٣٦٨.
- ٢٣- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، ص ١٤.
- ٢٤- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، مذكرة الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني حول المهمات الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية وثيقة رقم (١٥٩)، ص ١٦٥ - ١٦٦.
- ٢٥- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، حديث صحفي للأمين العام للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة حول نتائج الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني ، وثيقة رقم (١٨٢)، ص ٢٠٠ - ٢٠١.



- ٢٦- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، ص ١٧.
- ٢٧- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، تقرير الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين الى الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني ، وثيقة رقم (٤٧٩)، ص ٤٩٥ - ٥١١.
- ٢٨- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢، ص ٢١ - ٢٣.
- ٢٩- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، ص ٧ - ١١.
- ٣٠- برنامج النقاط العشر المقر من المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة ١٩٧٤:
١. رفض قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لأنه يتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين.
٢. تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة مستقلة.
٣. تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني.
٤. أن أي خطوة تحريرية تتم هي لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية.
٥. النضال مع القوى الأردنية لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني.
٦. تناضل منظمة التحرير لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين، وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المتقنة حول هذا البرنامج.
٧. تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهامها الوطنية.
٨. تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني.
٩. تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية، وقوى التحرر والتقدم العالمية لإحباط المخططات الصهيونية الرجعية والامبريالية.
١٠. على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف
- ٣١- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، التقرير السياسي الأساسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وثيقة رقم (٥٧٧)، ص ٦٥٦ - ٦٥٩.
- ٣٢- المصدر نفسه، ص ٦٦٢ - ٦٦٤.
- ٣٣- المصدر نفسه، ص ٦٦٨ - ٦٧١.
- ٣٤- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، بيان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول انعقاد مؤتمر القمة العربي الخامس ، وثيقة رقم (٥٢٣)، ص ٤٨٥.



٣٥- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مشروع قرار مقدم من الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين الى الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني بشأن بعض المسائل الراهنة ، وثيقة رقم (٣٦٥)، ص ٣٧٦.

٣٦- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، بيان المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول أسباب تعليق عضوية الجبهة في قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني، وثيقة رقم (٥٤٩)، ص ٥١٧-٥١٨.

٣٧- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، مذكرة الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين الدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني حول المهمات الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية ، وثيقة رقم (٢٩٢)، ص ٣٦٥.

٣٨- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، تحليل سياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بعنوان حملة أيلول ودروس و نتائج، وثيقة رقم (٦٩٢)، ص ٧٧٩-٧٨٠.

٣٩- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، حديث صحفي للأمين العام للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة حول أزمة المقاومة الفلسطينية و القضية الفلسطينية ، وثيقة رقم (٩٥٧)، ص ١٠٨٣-١٠٨٤.

٤٠- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، مذكرة الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين الى الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني حول تحديد المهمات الراهنة لحركة المقاومة ، وثيقة رقم (١٥٩)، ص ١٦٥.

٤١- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، حديث الأمين العام للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين الوكالة الأنباء العراقية حول بعض الشؤون الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية ، وثيقة رقم (١٩٤)، ص ٢١٤.

٤٢- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، تصريح للناطق باسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الجديد ، وثيقة رقم (٤٢٩)، ص ٤٥٦.

٤٣- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، رسالة الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين الى كمال ناصر مسؤول دائرة الإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية حول التزامها بالوحدة الإعلامية الفلسطينية ، وثيقة رقم (٢٦٩)، ص ٣٠٣.

٤٤- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، حديث صحفي للأمين العام للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول القضايا الراهنة ، وثيقة رقم (٣٤٥)، ص ٣٧١.

٤٥- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مشروع قرار مقدم من الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين الى الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني بشأن حل ديمقراطي شعبي للمسألة الفلسطينية ، رقم الوثيقة (٣٦٣)، ص ٣٦٦-٣٦٧.



- ٤٦- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، حديث خاص للسيد نايف حواتمة عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول وضع اليهود في الدولة الفلسطينية المقترحة ، رقم الوثيقة (٤٨٦)، ص ٤٥٧ - ٤٥٩.
- ٤٧- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، تصريح للمتحدث الرسمي باسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول بعض ملامح الدولة الديمقراطية ، وثيقة رقم (٣٠٧)، ص ٣٩٨.
- ٤٨- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠ تصريح للسيد نايف حواتمة حول ملامح الدولة الديمقراطية ، وثيقة رقم (٢١)، ص ٢٥.
- ٤٩- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، تقرير الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين الى الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني ، وثيقة رقم (٤٧٩)، ص ٥٠٥.
- ٥٠- نص مشروع روجرز على انسحاب إسرائيل من أراض عربية احتلت وليس كل الأراضي وقيام مفاوضات مباشرة وغير مباشرة بين إسرائيل والدول العربية، واعتراف الدول العربية بدولة إسرائيل واستقلالها السياسي في وثائق يتم إيداعها في الأمم المتحدة، وإنهاء حالة الحرب، وحل مشكلة اللاجئين بشكل جزئي باستيعاب قطاعات منهم ضمن الدولة الإسرائيلية ويتم تنفيذ المشروع باتفاقيات وتسويات ثنائية بين الدول العربية وإسرائيل، وقد أدخل روجرز بعض التعديلات على المشروع لكنه عاد وتراجع عنها أمام مجلس الشيوخ في فترة لاحقة. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم (٣٢٣)، ص ٣٤٣.
- ٥١- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، تصريح لناطق باسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول قبول بعض الدول العربية بمشروع روجرز ، وثيقة رقم (٤٦٠)، ص ٦٠٤ - ٦٠٥.
- ٥٢- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، بيان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول التطورات الاخيرة في مجال التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط ، وثيقة رقم (٥١١)، ص ٦٦٢.
- ٥٣- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، بيان للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول رفض حاسم لكل المشاريع الرامية لاقامة دولة فلسطينية ، وثيقة رقم (٩١٦)، ص ١٠١٩.
- ٥٤- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، بيان للجبهة الشعبية - القيادة العامة حول وجوب التصدي لمشاريع التصفية ، وثيقة رقم (١٦٣)، ص ١٧٦.
- ٥٥- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، تقرير الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين الى الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني ، وثيقة رقم (٤٧٩)، ص ٥١٤ - ٥١٥.
- ٥٦- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، ص ٣٨.
- ٥٧- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، بيان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول مؤامرة الحكم الذاتي ، وثيقة رقم (٦٤٣)، ص ٧٠٨.
- ٥٨- مشروع المملكة العربية المتحدة: تصبح بموجبه المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية وتسمى بهذا الاسم، وتتكون المملكة العربية من قطرين الأول قطر فلسطين ويتكون من الضفة الغربية وأية أراضٍ



فلسطينية يتم تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام إليها، والثاني قطر الأردن ويتكون من الضفة الشرقية، وبموجب المشروع تكون عمان العاصمة المركزية كما أنها عاصمة لقطر الأردن وتكون القدس عاصمة القدس فلسطين، ورئيس الدولة هو الملك الذي يتولى السلطة التنفيذية ومجلس وزراء مركزياً، أما السلطة التشريعية المركزية فتتأط بالملك ومجلس الأمة، وتتأط السلطة القضائية المركزية بمحكمة عليا مركزية وللمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها الأعلى الملك. لمزيد من التفاصيل حول موقف الجبهة الشعبية الديمقراطية ومواقف باقي التنظيمات الفلسطينية من مشروع المملكة العربية المتحدة انظر:

الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٢، خطاب الملك حسين الى الشعب حول مشروع اقامة المملكة العربية المتحدة ، وثيقة رقم (١١٥)، ص ١١٥ - ١١٩؛ الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٢ ، وثيقة رقم (٣)، ص ١٨٩ ، ٥٩- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢ ، ص ٤٩ .

٦٠- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢، بيان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول بعض التطورات الراهنة ، وثيقة رقم (١٦٢)، ص ١٩٤ .

٦١- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، حديث صحفي للأمين العام للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة حول بعض التطورات الراهنة ، وثيقة رقم (٢٧٧)، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

٦٢- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، حديث صحفي للأمين العام للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة حول فصل القوات مؤتمر جنيف ، وثيقة رقم (١١٧)، ص ١٢٩ .

٦٣- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، ص ٢١ - ٢٥ .

٦٤- نايف حواتمة وقيس عبد الكريم، البرنامج المرحلي ١٩٧٣ - ١٩٧٤، دار التقدم العربي ، بيروت ، ٢٠٠٢ ص ١٣ .

٦٥- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٥، حديث صحفي للأمين العام للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة حول بعض التطورات الراهنة ، وثيقة رقم (٥٨)، ص ٦٣ .